

وقيل الا الكافر ولو منافقا وقيل الا الكافر غير المنافق
 دليل الجواز للفعل وكذا غيره خلافا للقاضي انتهى قيل
 ما عني فوكم بلا سبب الخ فقلت هذه المسئلة من
 فروع مسئلة العصمة فاذا اثبتت عصمته صلى الله عليه
 وسلم تفرغ على ذلك انه لا يقر احد على باطل ومسئلة
 السكوت فنقول السكوت اما ان يكونه لسبب وذلك بان
 يكون قد تقدم المنه عنه ومعرفة حكمه ومثله لذلك بعض
 الكافر الى الكليسة ونحن وان نازعنا في صحة هذا المثال
 في شرح المختصر فلم تنازع في حكم المسئلة المثل لها وبان يكون
 تسببه ان الانكار قد علم انه لا يقبل في الفاعل على خلاف
 في هذا القسم ذكرناه في الشرح وبان يكون سببه استحلاب
 خاطرة الفاعل وبالفرض ليكون اسرع في اجابته الى دعوى الاسلام
 ونحو ذلك كثيرا اما ان يكون لا سبب من هذه الاسباب فحينئذ
 اعلان يسكت مستبصر بالفعل سرورا به او بسكوت ولكن غير
 مستبصر ولا يدع ذلك من التقاقرابن مقال الاستبصار من
 الغم واظهار كراهة فان ذلك ليس سكو تام جدا بل معه انكار
 مستفاد من القران والاحاديث فيه فان سكت غير مستبصر
 على فعل فعله بعض الناس دل سكوته على جواز ذلك الفعل
 والا يلزم تفرغ على باطل وقد اثبتت عصمته صلى الله عليه
 وسلم وهو يكون الا على الجواز للفعل فقط لا اعم التمين الجواز
 من سبب العصمة والحل للفاعل كما في قيام السبب المتفق
 للسكوت او يدل على الجواز مطلقا ففاعل وعينه ذهب القاضي
 ابو بكر الى الاول والصحيح عندي الثاني وبه قال امام الحرمين
 لان حكمه

لان حكمه على الواحد حكم على الجماعة ولان في السكوت عن الفاعل غير القوم
 ولان الاصل عدم تفاوت اكلفين وكل هذا في السكوت مع عدم
 الاستبصار فان كان مع السكوت استبصار فاصح في الدلالة
 على الجواز من حل هذا في كل فاعل فلا يفرق الحال بين فاعل وفاعل
 او في بعض الفاعلين كما اتفقت الا على ان ما تقدم
 الانكار فيه ونحوه وما ليس كذلك يعرف الفاعلون الحق الاول
 وقيل بالثاني واختلف قائلوه فمن قائل هذا اذا لم يكن الفاعل
 ممن علم صلى الله عليه وسلم زيادته في التمول والعتق
 وان الانكار اذا زيده اعترافه على الفعل استنكا فاطعيا اما اذا
 كان الفاعل من هذا القبيل فلا يكون السكوت عليه دليلا على الجواز
 اصلا ومن قائل هذا اذا لم يكن الفاعل كافرا اما اذا كان كافرا فلا
 يدل السكوت على الجواز وانما ذلك لان الكافر معلوم انه لا يمثل
 فانما اذا لم يمثل اعظم الامرين وهو الايمان فان الانتقاد الى ان
 اولى واخرى وصحوا وسوا في هذا الكافر المستقر بكفره وهو
 المنافق والمجاهر بكفره ومن قائل هذا اذا لم يكن الفاعل كافرا
 غير منافقا والمعنى المذكور اما المنافق فلامنه لا يعتاده
 في الظاهر يمكن الانكار عليه فيكون السكوت غير الانكار عليه
 دليلا الا لما نزع من الانكار وقد نقلنا في شرح المختصر هذه
 الاقوال عن قائلها وبسطنا القول فيها قليلا وقولنا على
 الفعل في جمع الجوامع متعلق بسكوته وقولنا ذلك الجواز
 حين سكوته وتقدير الكلام وسكوته صلى الله عليه وسلم عند
 عدو ونفعل من فاعل ما ولو كان في حالة سكوته غير مستبصر
 بالفعل على كل فاعل سوا كان فعل من لا تنفع فيه لموعظة ام كان